● أخبار قصيرة

وزير الصناعة في إسطنبول لحضور اجتماع «إكو»

وصل وزير الصناعة والمعادن والتجارة محمد أتابك، أمس الثلاثاء، إلى تركيا للمشاركة في اجتماع وزراء دول منظمة التعاون الاقتصادي «إكو»، والذي يُعقد لأول مرة على مستوى الوزراء بعد مرور ٣٠ عاماً.
ويتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة اتفاقية التجارة بين دول «إكو» وخفض الرسوم الجمركية على السلع التجارية بين الأعضاء بهدف زيادة حجم التجارة البينية داخل المنظمة.
وتأسست منظمة التعاون الاقتصادي «إكو» بمشاركة إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وطاجيكستان وأذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وقرغيزستان استناداً إلى معاهدة "إزمير"، وتهدف إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة وخارجها وتطوير ارتباط دولها بالتجارة العالمية.

إيران وأذربيجان تبحثان آفاق التعاون في مجال النقل

بحث نائب وزير الخارجية الإيراني وحيد جلال زاده، الذي زار جمهورية أذربيجان، التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بما في ذلك الطاقة والنقل، خلال اجتماعه مع وزير خارجية أذربيجان جيحون بيرموف.
وناقش الاجتماع أجندة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين البلدين؛ بالإضافة إلى القضايا الإقليمية. وتم التأكيد على أهمية الاتصالات بين قادة البلدين في تطوير العلاقات الودية بين إيران وأذربيجان، بما في ذلك الحوار السياسي القائم والاتصالات البرلمانية، ودورها في دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتوسيع نطاق التعاون. وتبادل الطرفان وجهات النظر حول آفاق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية وأمن الطاقة والنقل والاتصالات، وأشارا إلى أن عدداً من المشاريع التي تنفذها جمهورية أذربيجان وإيران تلعب دوراً هاماً في تطوير طرق النقل التي تمر عبر المنطقة.

انعقاد الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية في لندن

افتتحت يوم الإثنين (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر) أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية (IMO) في مقر المنظمة بلندن بحضور وفد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
ووفقًا لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية "إرنا"، حضر وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة سعيد رسولي، نائب وزير الطرق وبناء المدن والمدير التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية، الدورة التي ستستمر حتى اليوم الأربعاء. وألقى رسولي كلمة عرض فيها مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الدورة. كما عقد نائب وزير الطرق اجتماعات مع كبار مسؤولي المنظمة البحرية الدولية وممثلي مختلف الدول على هامش الدورة.
وتُعدّ المنظمة البحرية الدولية، التي تضم ١٧٦ عضوًا، إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومقرها لندن (إنجلترا). تهدف المنظمة إلى تسهيل التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الفنية المتعلقة بالشحن البحري، ووضع أعلى معايير السلامة البحرية.

ميناء جابهار.. محور استراتيجي لتحويل إيران إلى شريان التجارة الرئيسي لأوراسيا

الوفاق/ في ظلّ التحولات الجيوسياسية العالمية التي غيّرت مسارات التجارة التقليدية، بات ميناء جابهار (جنوب شرق إيران) محور تشكيل كتلة جديدة تجمع إيران والهند وروسيا ودول آسيا الوسطى.
وفي هذا السياق، أوضح خبير في النقل العابر أنه في الوقت الذي أدت فيه التوترات الجيوسياسية إلى إعادة رسم مسارات التجارة التقليدية، يتشكل تحالف جديد بين إيران والهند وروسيا ودول آسيا الوسطى.
مضيفاً: يُعدّ ميناء جابهار محور هذه الكتلة الناشئة، وهو البوابة القادرة على تحويل إيران إلى شريان التجارة الرئيسي في أوراسيا. وأردف: تكشف التطورات الأخيرة في السياسات التجارية والعابرة في آسيا عن تشكيل نظام جديد، لا يقع محوره في أقصى الشرق ولا في أوروبا، بل في الممرات الوسطى لأوراسيا، ويُشكّل ميناء جابهار اليوم نقطة التقاء مصالح أربعة لاعبين رئيسيين: إيران والهند وروسيا ودول آسيا الوسطى.

تمديد إعفاء الميناء من العقوبات

وقال محمد مهدي كريمي قهي: بحسب تقارير وسائل الإعلام الاقتصادية الهندية، تمكّنت نيودلهي من تمديد إعفاء ميناء جابهار لأشهر إضافية من العقوبات الأمريكية، وهو إجراء يُثبّت فعلياً الوجود الهندي في هذا الميناء ويبقي قنوات التعاون الإقليمي متعدد الأطراف مفتوحة. وأضاف: منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن، جرى تطوير جابهار في إطار الاتفاق الثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان. وتابع: بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات، استمرت أنشطة الهند في جابهار بفضل إعفاء خاص؛ وهو امتياز تم تمديده الآن لستة أشهر أخرى، مما يتيح لنيودلهي متابعة مشاريعها في إطار عقد الاستثمار العشري للميناء.

منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن، جرى تطوير الميناء في إطار الإتفاق الثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان

ربط الهند بآسيا الوسطى وروسيا

وأكد كريمي قهي إن هذا الميناء ليس فقط ممراً لإيصال المساعدات الإنسانية الهندية إلى أفغانستان، بل إنه يؤدي دوراً محورياً في المخطط الأوسع لربط الهند بآسيا الوسطى وروسيا، كما تسعى أوزبكستان وقازاخستان وطاجيكستان إلى الاستفادة من مسار جابهار لتقليل اعتمادها على شبكة النقل الخاضعة لسيطرة الصين. وأشار كريمي قهي إلى أن طهران استضافت الشهر الماضي اجتماعاً ثلاثياً بين إيران والهند وأوزبكستان، يُعدّ الخطوة الرسمية الأولى لتنسيق العمليات في استثمار طاقات جابهار وممر الشمال-الجنوب. وأضاف: بحسب تقرير "إيكونومي نيوز"، يُعدّ هذا الممر -بربط موانئ جنوب إيران بروسيا وأوروبا- بديلاً عن قناة السويس ومبادرة الصين "حزام واحد - طريق واحد".

كتلة تجارية أوراسية محورها إيران

وأفاد الخبير في النقل العابر بأنه في الوقت نفسه، تسعى روسيا -بعد حرب أوكرانيا وعقوبات الغرب- إلى مسارات نقل بديلة، وتمدّ طريقها عبر شبكة سكك الحديد في قازاخستان وأوزبكستان حتى ميناء جابهار، هذا التوجه يُمهّد عملياً لتشكيل كتلة تجارية أوراسية محورها إيران.
وأشار كريمي قهي إلى السياسة البحرية الجديدة للهند، وقال: على المستوى الكلي، تسعى السياسة البحرية الجديدة لهذا البلد تحت عنوان "ماهاساغار" ومشروع "ساغارمالا ٢,٠" إلى تطوير الموانئ والممرات البحرية الإقليمية، ويمكن لهذه السياسة، بالتناغم مع مصالح إيران وروسيا، أن تُرسّخ موقع طهران في النظام الاقتصادي الناشئ.
وأضاف كريمي قهي: يجب على إيران تحديد موقعها في هذه الكتلة الجديدة بوتيرة أسرع، ففي ظل سعي دول المنطقة إلى إعادة رسم مسارات تجارية مستقلة عن الغرب والشرق، يمكن لجابهار أن يكون حلقة الربط التي ترفع إيران من لاعب عبور محلي إلى محور استراتيجي أوراسي.
وختم الخبير في مجال النقل العابر قائلاً: يبدو أن تشكيل "كتلة جابهار التجارية" لم يعد سيناريو محتملاً؛ بل واقعاً قيد التحقق، واقع إذا لم تدركه إيران في وقته، فستفوت فرصة تاريخية لقيادة النظام التجاري الإقليمي الجديد.

بعد أربعة أشهر من التراجع

الاقتصاد الإيراني يعود إلى النمو في سبتمبر ٢٠٢٥

أظهرت التقديرات الرسمية أن الاقتصاد الإيراني سجل نمواً شهرياً نقطياً إيجابياً خلال سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، وذلك بعد أربعة أشهر متتالية من الانكماش، ما يعكس تحسناً نسبياً في أداء بعض القطاعات الاقتصادية رغم استمرار الضغوط على الزراعة والنفط والغاز.
وتشير المعطيات الاقتصادية في إيران إلى تحسن طفيف خلال سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، بعدما عاد النمو الشهري إلى المنطقة الإيجابية لأول مرة منذ أربعة أشهر، رغم استمرار التراجع في قطاعات الزراعة والنفط والغاز، مقابل نمو لافت في قطاعي الصناعة والخدمات.
وفي تقرير حديث، قدّر مركز أبحاث مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) معدل النمو الاقتصادي الشهري النقطي في سبتمبر ٢٠٢٥ بنحو ٠/٨ ٪ بعد سلسلة من الأشهر التي سجل فيها النمو السنوي الشهري معدلات سلبية. ويُظهر التقرير أن قطاعي الزراعة والنفط والغاز واصلا الانكماش، بينما حققت الصناعة والخدمات نمواً بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما جعل قطاع الخدمات المحرك الأساسي للنمو خلال هذا الشهر.
وبحسب تقديرات المركز، بلغ النمو الاقتصادي في سبتمبر ٢٠٢٥ نحو ٠/٨ ٪ مقارنة بسبتمبر ٢٠٢٤، فيما وصل النمو غير النفطي إلى ١ ٪. وسجل قطاع الزراعة انكماشاً حاداً بنسبة ٣/٨٪، ليكون أكثر القطاعات ضغطاً على النمو، إذ تشير بيانات وزارة الجهاد الزراعي إلى تراجع إنتاج المحاصيل بنسبة ١٢/٦ ٪ على أساس سنوي في سبتمبر ٢٠٢٥. وتُنذر مستويات الهطول المتدنية في أكتوبر ونوفمبر بمزيد من الضغوط على القطاع الذي بقي طوال العام في المنطقة السلبية.
أما قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، فسجل نمواً سلبياً نسبته ١/٦ ٪ مقارنة بسبتمبر ٢٠٢٤، ليواصل أداءه الضعيف المسجل منذ بداية العام. في المقابل، حقق قطاع الصناعة والتعدين نمواً بنسبة ١/٤ ٪، مدعوماً بارتفاع مؤشر الصناعات المدرجة في البورصة، ليواصل هذا القطاع تسجيل نتائج إيجابية للشهر الثاني على التوالي.
وتُظهر تقديرات مركز الأبحاث ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة ٤ ٪ على أساس سنوي، بدعم من قطاعات: الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، والنقل والتخزين، والعقارات.

«بريكس» تطلق نظام دفع آمن للمدفوعات

تمهّد "بريكس" من خلال إطلاق أنظمة جديدة للمدفوعات والاستثمار، الطريق أمام الدول الأعضاء، بما فيها إيران، لمواجهة الضغوط المالية والعقوبات الغربية، وهذه التطورات تبشر بنظام مالي مستقل وآمن.
وأفادت وكالة تسنيم للأنباء، في تقرير لها، أنه في ظل تزايد الضغوط المالية والعقوبات الغربية، تعمل دول مجموعة "بريكس" على تطوير نظام مالي مستقل وآمن لإدارة تدفقات رؤوس الأموال والمدفوعات الدولية دون مخاطر ناجمة عن العقوبات. ويمكن لإيران، كعضو في المجموعة، الاستفادة من مزايا هذه البنية التحتية الجديدة.
وأعلن سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، في وقت سابق في حوار مع مجلة "الشؤون الدولية"، أن دول "بريكس" تمتلك أدوات متعددة لضمان أمن المدفوعات وحماية الأصول. وأكد أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ العملي، وأن أحد أهم الإجراءات هو إطلاق منصة موحدة للمدفوعات بين الدول الأعضاء، وتشمل هذه المنصة أيضًا منصة للاستثمار الآمن تتيح جذب الاستثمارات دون القلق من تتبع أو مصادرة الأصول.
وقال ريابكوف: إن هذه الإجراءات تأتي في إطار تطوير بنية تحتية مالية مستقلة عن الأنظمة الغربية ومواجهة الضغوط المالية. وأشار إلى أن قمة "بريكس" في قازان بروسيا عام ٢٠٢٤ حددت نقاطًا مهمة في البيان الختامي، وأن هذه حزمة كاملة من المواضيع والقضايا التي تحتاج إلى متابعة العمل. وأضاف: أنه في قمة ريو دي جانيرو، تم اتخاذ خطوات إضافية لتطوير بنية تحتية مالية مستقلة عن الأنظمة الغربية.
وأعلن ريابكوف أن روسيا، في إطار "بريكس"، تروج لمنصة استثمار جديدة تشمل جميع الأعضاء والدول الشريكة، وتتيح لهم الاستثمار دون قلق من تتبع أو مصادرة رؤوس الأموال، وقال: "هذا الحل موجود"، مشيرًا إلى الاتفاق السياسي الأولي حول الأدوات التي يمكنها خلق تدفقات مالية أكثر أمانًا وبعيدة عن مخاطر العقوبات.
وشدد ريابكوف على ضرورة البدء في تنفيذ هذه البرامج، قائلاً: آمل أن تظهر الفترة القادمة وجود إرادة سياسية كافية في عواصم جميع دول "بريكس" لتحقيق هذه الأهداف.

إيران ضمن أهم ١٠ منتجين عالميين للصلب

تُعدّ إيران من بين الدول العشر الأوائل في إنتاج وتصدير الصلب، وتحتل مكانة مهمة في باقي المعادن.
عجلة الصناعة الإيرانية لا تعرف الكلل، تُعتبر إيران من الدول الرائدة في مجال المعادن والمتالوجيا، أي الصناعات المعدنية. ومن أجل تعزيز هذه المكانة، احتضنت العاصمة طهران الدورة الثانية والعشرين من معرض المتالوجيا الدولي، بمشاركة أكثر من ٦٠٠ شركة محلية، وما يزيد على ١٠٠ شركة أجنبية تمثل ١٣ دولة من مختلف أنحاء العالم.
المعرض ليس مجرد حدث تجاري؛ بل يُعدّ منصة متكاملة لعرض سلسلة الإنتاج المتالوجي من المنجم إلى المنتج النهائي.
وقال المدير التنفيذي للمعرض عبدالكريم جلال: إن الهدف من إقامة المعرض هو رفع مكانة صناعة المعادن الإيرانية داخلياً وخارجياً، حيث يلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي وتعزيز الصادرات الوطنية، إضافة إلى دعم صناعة الصلب التي تُعرف بأنها "أم الصناعات"، ويُعدّ المعرض أكبر حدث من نوعه في منطقة غرب آسيا وشمال افريقيا، كما يُصنف ضمن أفضل خمسة معارض عالمية في هذا المجال.
وتشمل المنتجات المعروضة فيه قطاعات متعددة، منها: الصلب، والتعدين، والمعادن غير الحديدية، والأنابيب، والسبائك، وصناعة القوالب، والآلات والمعدات، والمواد المقاومة للحرارة، إضافة إلى العمليات الصناعية والمعالجة الحرارية، بما يوفّر تغطية شاملة لسلسلة الإنتاج المتالوجي بأكملها.

وقال المدير التنفيذي لشركة ألمنيوم المهدي حميد رجب بور: تنتج شركتنا سنوياً نحو ١٧٠ ألف طن من سبائك الألمنيوم، وبعد تلبية احتياجات السوق المحلية، يُصدَّر جزءٌ كبير منها إلى الدول المجاورة ودول شرق آسيا، ما يجعل المعرض فرصة ثمينة لتعزيز حضورنا في الأسواق المحلية والإقليمية.
وتُصنّف إيران ضمن أهم عشرة منتجين للصلب في العالم، وتُعدّ مصدراً رئيسياً له في الأسواق الإقليمية والدولية. كما تحقق صناعات النحاس والسبائك والمواد المقاومة للحرارة صادرات ملحوظة إلى أسواق متنوعة، من بينها دول أوروبية.
ويؤكد معرض المتالوجيا الدولي في طهران مكانة إيران كرائد إقليمي في قطاع الصناعات المعدنية، ويمثل منصة استراتيجية لتوسيع الأسواق، وتعزيز التعاون التقني، وتبادل المعرفة، وترسيخ حضور العلامات التجارية الوطنية على الخريطة الصناعية العالمية.